محكم

مقاربة في المشروع الثقافي والحضاري الإسلامي:

تحدّيات الحاضر وآفاق المستقبل

نبيل علي صالح
باحث سوري

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

الملخص:

تواجه الفكر الإسلامي المعاصر تحديات مصيرية جمّة، على صعيد وجوده واستمرارية زخمه الهادف، كونه فكراً يستند على رسالة إنسانية صاحبة مشروع حضاري وإنساني كبير، وينطلق من موقع الثقافة والفكر ليصل إلى مواقع السياسة والاجتماع، وباقي مواقع المجتمع الإنساني الخاصة والعامة.

ولكي يواجه هذا الفكر التحدّيات المتمثلة أساساً في ذلك الكم الهائل من مستجدات وتغيرات العصر المتسارعة على كل الصعد والمستويات، والتي تجاوزت آليات وأفكار الزمن القديم بأزمان طويلة، لا بد له من إعادة تغيير بنيته العقلية السائدة تاريخياً، وبوصلة اتجاهاته الراهنة، على طريق التواصل والاحتكاك ـ وربما الاشتباك والمساجلة ـ مع باقي الحضارات والمذاهب والأفكار المتوازية معه، أو حتى المناقضة له.

وتتمثل أهم التحديات الأساسية الحاضرة التي تواجه الفكر الإسلامي المعاصر في ثلاثة مظاهر أو تحديات حضارية روحية ومادية؛ هي **العولمة، والهويات الثقافية، ومجتمع الثورة المعرفية والمعلوماتية**.

هذه التحديات لا تواجه بالانغلاق، بل بالانفتاح بعد إحداث التغييرات الثقافية المعرفية، لأنها قاعدة أيّ تطور حضاري عربي وإسلامي علمي ومدني مأمول، من خلال إعادة التوازن الثقافي الإسلامي إلى فاعليته الحقيقية نقداً وتشريحاً وتفكيكاً وإعادة بناء.

أي لابد من الاستمرار في المراجعات النقدية الشاملة والواعية لمنظومات القيم والمعايير الناظمة لحركة هذه الثقافة، وإعادة ضبطها أو صياغتها على ضوء معطيات الواقع المعاصر، وطبيعة التغيرات المتسارعة الحاصلة في القاعدة الاجتماعية، أعني بها: نمو التقنيات والمعارف العلمية الجديدة، والقوى الاجتماعية والاقتصادية.

إنّ المبادرة الأساسية ـ في عملية مواجهة مخاطر تلك التحديات، وإنجاز البناء الحضاري العربي والإسلامي المتين ـ يجب أن تنطلق أساساً من خلال إيجاد علاج نهائي فعّال لأزمات واقعنا العربي المقيمة قبل الحديث النقدي عن آخر متآمر أو متربص أو غير ذلك. وعلى رأس تلك التحديات بناء واقع سياسي عربي جديد يقوم على وجود فرد عربي حر سليم معافى، من خلال بناء دول ديمقراطية مدنية، دول مؤسسات وقانون قبل أي شيء آخر.

وبداية، علينا أن نعترف ونقرّ بأن تحقيق النهضة المنشودة للمجتمعات العربية والإسلامية ـ طبعاً بعد وعي أزماتها ومشاكلها الحقيقية وانخراطها في العالم الحديث (المعولم سياسياً وإعلامياً وسياسياً)ـ لا يمكن أن تتحرك مفاعيلها الصحيحة من دون **العمل على وعي التراث الإسلامي من داخل بنيته الحقيقية**، وإعادة النظر فيه، وصياغته بصورة تناسب منطق التطور وديناميّة الإبداع البشري فيه. وهنا بالذات علينا جميعاً ـ بصفتنا نخباً واعية ومفكرة ـ ألا نهرب من تحمل مسؤولياتنا التاريخية الحاضرة والمستقبلية، وألا ننكص إلى الوراء لنتهم العقل الإسلامي هنا (والعقل العربي هناك) بالاستقالة والعجز، ونجلس لنبحث في جنس الملائكة.

مقدمة:

يقدّم الإسلام نفسه للناس جميعاً ـ وعلى اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم ـ على أنه مشروع تغييري حضاري وإنساني كبير، ينطلق من موقع الثقافة والفكر ليصل إلى مواقع السياسة والاجتماع، وباقي مواقع المجتمع الإنساني الخاصة والعامة؛ أي أنه يمتد ـ في سياق رؤيته التغييرية ـ بامتداد الوجود الإنساني في الحاضر والمستقبل على المستويين الحضاري والجغرافي.

وهذا ما يحتم على الإسلام ـ كونه ديناً ورسالة إنسانية ـ سلوك طريقين حيويّتين، على صعيد وجوده الفعال؛ **الأولى** طريق التواصل والاحتكاك – وربما الاشتباك والمساجلة – مع باقي الحضارات والمذاهب والأفكار المتوازية معه، أو حتى المناقضة له، **والثانية** طريق التحدي والثبات، وعدم الانسحاب من ساحة المواجهة والدفاع، أو الحوار والمنافسة الحضارية، ليس من زاوية الصراع والإلغاء، وإنما من زاوية الندية والتكامل والتشارك الحضاري الندّي.

وفي هذا المجال، تشكل القضية الأخيرة (قضية انفتاح الفكر الإسلامي على الحياة والعصر، وتواصله، وتكيفه معهما) ضرورة ذاتية وموضوعية في آن معاً، باعتبار أنّ هناك وجوداً كمياً ونوعياً هائلاً لمجموعة من المعطيات والمضامين الفكرية الذاتية الخاصة بالدين الإسلامي نفسه، لا يمكنها النمو والتصاعد – في حركتها الموضوعية الخارجية – من دون تفاعلها واحتكاكها المتوازن مع الآخر، وانفتاحها المدروس عليه، من موقع ذاتية الانتماء وعمومية المعنى والهدف، وليس من موقع موضوعية التحدي والاستجابة فحسب. وذلك بكل ما يعنيه هذا الانفتاح والتفاعل من اصطدام المشروع الثقافي الإسلامي بمشكلات وتحديات حياتية جديدة، وقضايا عصرية راهنة وأخرى مستقبلية، تتمثل في كيفية إيجاد سبل التخاطب مع ثقافة الآخر والانفتاح عليها؛ أي الآخر الذي بات يفرض نفسه بقوة على هذا الدين وعلى متبعيه والمنتمين إليه، من خلال ثوراته العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية الحديثة (مجتمعات الثورة المعلوماتية) التي عمّمت ذاتها الثقافية والحضارية على مستوى العالم، وعلى حساب تآكل كثير من ثقافاته، وخصوصاً الثقافة والذات الحضارية الإسلامية، بما أدى (ويؤدي) إلى زيادة انغلاقها على ذاتها بلا وعي ولا مسؤولية، وتشتيت قواها وطاقاتها الحضارية الذاتية الهائلة التي تختزنها وتهميشها وجعلها عديمة الفاعلية والجدوى في العمق والامتداد. الأمر الذي يتطلب باستمرار من المشروع الثقافي الإسلامي الخاص بهذه الحضارة استيعاب الواقع الموضوعي الجديد المرتبط بعنصري الزمان والمكان، وإبداع القواعد والمعايير النصية المنفتحة الخاصة به، خصوصاً وأنّ هناك تأثيرات عملية سلبية لا بد أن تنجم عن تلك الثورات المعرفية والتقنية، في ما يتعلق بآليات التنميط الثقافي والحضاري القسري التي يستخدمها الآخر في عمله الدائم على فرض نموذجه الحضاري على الثقافات الحيّة الأخرى.

من هنا نعتقد أنّ أهم التحديات الأساسية الحاضرة التي تواجه الفكر الإسلامي المعاصر (على مستوى دوره النوعي الكبير المتمثل في عمله الدائم على قضايا بناء الذات الحضارية المنفتحة والمنتجة، ومعالم الرسالة الإنسانية الشاهدة، بما يؤدي إلى تحقيق المقاصد الدينية الإنسانية العليا وعلى رأسها إحقاق الحق والعدل ودفع الباطل والظلم) لا تزال متركزة في ثلاثة مظاهر أو تحديات حضارية روحية ومادية، هي **العولمة، والهويات الثقافية، ومجتمع الثورة المعرفية والمعلوماتية**.

ولذلك، فإنه من الضروري جداً بالنسبة للفكر الإسلامي الراهن – الذي يشكل القاعدة الأساسية للمشروع السياسي والاجتماعي – الوعي بهذه الوقائع الجديدة، ودراستها وتحليلها واتخاذ المواقف الفعالة بشأنها، ذاتاً وموضوعاً، على اعتبار أنّ هناك ظروفاً مستجدة مختلفة تحكم تلك الوقائع، وتؤثر في صياغة المشهد الثقافي العربي والإسلامي المستقبلي على مستوى ضرورة نقد الفكر الإسلامي وتقييمه، وطرح رؤى وأفكار جديدة ترتب أولوياته وخطوط عمله في المدى الزمني القريب والبعيد، حيث يؤدي ذلك إلى إعادة التأسيس الجديد لنهضة الأمّة الإسلامية من خلال اعتمادها على الدين الإسلامي ذاته كمشروع ثقافي مركزي في حركيته الثقافية والحضارية المتجددة دائماً بتجدد الأيام والدهور.

ونحن عندما نعيد التأكيد دوماً على أهمية دراسة ونقد وتصويب معايير ومقاصد ثقافتنا الإسلامية القديمة، ليكون لها دور وموقع في العصر الراهن وفي المستقبل، فهذا يعود إلى أنها لا تزال تهيمن على فكر ووعي وسلوك الفرد المسلم، وتوجّه مساراته الحركية في الحياة، بمعنى أنها تؤثر ـ من خلال قيمها ومبادئها واعتقاداتها الذاتية- سلباً أو إيجاباً على فعاليته وإنتاجيته الوجودية.

من هذا المنطلق ـ وبالنظر إلى ضرورة التأسيس العملي لحضور الثقافة الإسلامية الأصيلة بشكل فاعل ومؤثر في ساحة الحياة الإنسانية ـ فإننا نجد أنفسنا ملزمين بدراسة تلك التحديات المعرفية والعلمية، وخصوصاً الثقافية منها، باعتبارها تشكل المرجع الأساسي النظري والعملي الذي يقدّم للإنسان والأمة معايير القيم، وأنظمة التفكير، ومنظومات المعنى، وعناوين الوجود والامتداد التي توضح لها الدروب، وتنير لها المسالك والطرق المتعددة. وكلّ أمة تفتقد للأساس الثقافي في حضارتها، فإنها لن تستطيع بلورة شخصية كيانية مستقلة لذاتها، كما أنها ستلغي إمكانيات نهوضها وارتقائها في سلم الحضارة الإنسانية، الأمر الذي سيخرجها ـ من دون أدنى شك ـ من دائرة الفعل والتأثير في حركة الزمان والحياة، وبالتالي ستخسر مستقبلها، وتضيع طاقاتها وقواها المادية والمعنوية، خاصة عندما لا يجد أفرادها أيّة مصداقية عملية لتلك القيم والمبادئ في حركة الواقع العملي.

ولو أننا عدنا إلى واقع الحضارات البشرية السابقة، وتتبعنا بدقة أساليب تطورها الحضاري فكرياً وروحياً، فإننا سنجد أنّ الحضارات المتألقة التي حققت لنفسها قفزات متقدمة واسعة في مسيرتها التاريخية هي تلك الحضارات التي كانت تعتز بشخصيتها الثقافية وبجذورها التاريخية وبأصالتها الواضحة، وتفخر بهويتها الحضارية المستقلة؛ أي أنّ وعيها بشخصيتها وثقافتها كأمّة كيانية كان شرطاً أساسياً لازماً لتقدمها وتطورها، وبالتالي تفتح طاقات ومواهب أبنائها على طريق البناء والازدهار الحضاري.

وهنا نسأل: ما السبل وطرق العمل الكفيلة بإخراج المشهد الثقافي الإسلامي المعاصر من حالة الاحتكاك والتلقي السلبي إلى حالة الفعل والتأثير الإيجابي؟ ثمّ ما واجبات المثقف النقدي تجاه تلك التحديات والمتغيرات والتطورات العالمية الهائلة التي لا نزال نعيش تأثيراتها ومفاعيلها منذ أكثر من عقدين؟.

لا ريب في أنّ الأحوال الراهنة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية عموماً تدعو إلى قلق شديد، وتنذر بعواقب غير حميدة في المستقبل القريب أو البعيد. وللأسف، فإننا لم نصل إلى هذه النتيجة المأساوية الخطيرة إلا بعد أن وقفنا عند حالة الضعف واليأس والإحباط العامة التي تطبع الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي لتلك المجتمعات بنظمها ومؤسساتها وهياكلها العامة. والحصيلة العامة للسيرورة التاريخية والأحداث والتطورات التي وصلت إليها مجتمعاتنا تنطوي على مظاهر غاية في السلبية، مخيبة للآمال، ومحطمة للنفوس، وتشكل ـ في الوقت نفسه ـ صدمة نفسية عنيفة لكل أصحاب الطموحات والمشاريع النهضوية العربية والإسلامية.

ولعل السّمة الأبرز للحال الراهنة في العالم العربي تتمثل أكثر في مأزق معمار التنمية الإنسانية والتنمية الثقافية بمعناها الواسع والشامل من خلال هذا الفشل الكامل في بناء وإنجاز مشروع سياسي اجتماعي تعددي تتحكم به مؤسسات وآليات عمل عصرية تحظى بالشرعية الطوعية الأمّتية (نسبة إلى الأمّة) الصحيحة، وتعبر أفضل تعبير عن الإرادة الحرة الواعية لجماهير الأمّة.

إنّ تلمسنا للطريق الصحيحة الواضحة التي يجب أن نتحرك عليها، لنصل إلى غاياتنا وتطلعاتنا المستقبلية في استكمال المشوار والطريق الصعب لتحرير الذات من الاستلاب الداخلي والخارجي، وتصفية مظاهر الفقر ومواقع الخلل والتخلف[1] المركّب فيها بجميع مظاهره، وإقامة مجتمعات عربية حرة كريمة تنشد الحداثة العقلية

[1]ـ تتجلى عناصر هذا التخلف المركّب الذي وصلنا إليه في الأمور التالية:

أ ـ أزمة الهوية: استندت المشروعية السياسية للأمة سابقاً على قاعدة الدين الإسلامي، وبها تحررت من نير الاستعباد والاستكبار. فالعرب والمسلمون قاوموا جميعاً كل أنواع الاستعمار تحت راية ومظلة مقاصد الإسلام العليا. لكن تحلل تلك المجتمعات حالياً، وانفتاح أنظمتها التحديثية على حداثة القشور دون العمق الفلسفي والمعرفي، لم يعوض الأمة عن هويتها الأصلية الحقيقية المتمثلة في الإسلام. فالمد الوطني والقومي الذي تمثل في حكم وتجارب فاشلة لنظم قومية ويسارية، لم يسهم أبداً في بلورة هوية متماسكة منفتحة واضحة، لأنه كان دائماً مشروعاً توليفياً وتلفيقياً جمع المتناقضات في بوتقة واحدة.

والعلمية، وترنو دوماً للتطوير المتوازن، وتتناغم مع اتجاهات العصر المتنوع في إبداعاته ومكتشفاته ومبتكراته العلمية والمعرفية الهائلة- **لابدَّ أن ينطلق أولاً من خلال تحديد وإبراز ما هو رئيسي وجوهري من تحديات وقضايا نابعة من الحاجات الحقيقية لمشروع التنمية الثقافية** (ومن ثم الاقتصادية والسياسية، و..إلخ) المدنية الإسلامية الشاملة.

أولاً- تحدي العولمة:

يجب أن نفرّق ـ في بداية وصفنا لظاهرة العولمة في إطار تطورها التاريخي ـ بين أمرين أساسيين؛ الأول: حداثة المصطلح، والثاني: قدم الظاهرة "كواقع عالمي"، حيث كانت تتحرك إرهاصاتها التاريخية في المنطقة العربية والأوربية التي نشأت عليها ـ في الغالب- معظم الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ، وشكلت بمجملها نزوعاً مبكراً باتجاه إنشاء وتأسيس النزعة أو "الطابع العالمي للثقافات والحضارات" كالإمبراطورية الرومانية، والثقافة الهيلينية، واتساع (شمولية) الثقافة والحضارة الإسلامية[2] التي امتدت في آسيا، وأفريقيا، وأوربا. وخلقت هيمنتها السياسية والثقافية، وأساليب حياتها الحضارية، بالرغم من وجود إمبراطوريات كبرى في الوقت نفسه، كما كان عليه الحال في الصين مثلاً التي لم تخرج في دعوتها إلى العالم بهذا الشكل أو الأسلوب.

ومن المعروف أنّ أيّة حضارة منتصرة أو "قاهرة" "غالبة" – وحتى عندما تكون في حالة سكون حضاري – تختزن في داخلها نزوعاً أو "مشروعَ نزوعٍ" باتجاه العالمية والكونية في الدعوة إلى مبادئها وأنساقها المعرفية الحضارية الخاصة، بهدف تحويلها لحالة دعوتية سلوكية عامة، لكنّ هذا النزوع يصبح نوعاً

ب- التخلف المجتمعي العام: حيث نجد أن الأفكار والمذاهب والتيارات الفكرية التي كانت سائدة (وربما لا يزال بعضها قائماً حتى الآن) فشلت في إيصال المجتمعات العربية الإسلامية إلى مواقع وأعتاب الحداثة الحقيقية، حداثة العقل، وتبيئة وتوطين المعرفة التقنية والعلمية، بل إن ما حدث –من تطورات وجهود تنموية كبيرة باهظة الكلفة– اقتصر على مجموعة تغييرات شكلية غيرت مواقع السطح، ولم تصل أو تنفذ إلى أعماق المجتمع الغائب قسراً عن مواقع الفاعلية والإنتاج الحضاري.

ج- غياب وتغييب الرؤى الاستراتيجية للمستقبل: وهذا ما نلاحظه من خلال عدم وجود رؤية موضوعية للغد لدى معظم القوى والنخب الفكرية والسياسية الحاكمة. وتتمظهر هذه الحالة عملياً من خلال انعدام الوعي بالمستقبل، استشرافاً وتخطيطاً ومنهجية صلبة. وقد وجدنا أن تلك النخب كانت عاجزة عن فهم وإدراك حجم الأحداث والتحولات المتسارعة التي ضربت العالم كله بعد مرحلة الحرب الباردة. فكانت قراءتها متسرعة ومرتبكة وغير واضحة، وبخاصة في المجال الاقتصادي، حيث نرى أمامنا الآن أن الدين الخارجي للدول العربية وصل إلى أرقام فلكية بمئات المليارات من الدولارات... ولذلك لا عجب أن تتسع دوائر الفقر والمعاناة والحرمان واليأس في مجتمعاتنا كلها.

[2]- نحن نعتبر – في هذا المجال– أنّ معنى مصطلح "العالمية" في الوعي الفكري الإسلامي، هو سعي حضارة الإسلام إلى توحيد الإنسانية على أسس إنسانية وأخلاقية متينة تقوم على أساس تحقيق فكرة العدل، والتوازن الروحي المادي، بما لا يشكل خطراً على بقية الحضارات والشعوب غير الإسلامية. ولا يؤدي إلى إلغاء أو تهميش خصوصياتها الثقافية والحضارية، على قاعدة التعارف الذي هو التحاور والتجاور والتشارك والإسهام بهدف البناء والتطور الإنساني والعمراني.. [إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم].

وهذا ما فعله العرب –إلى حدّ كبير- في سياق دعوتهم الإسلامية، حيث إنهم لم يمارسوا مفاعيل هذه الدعوة –إلى أفكارهم وقيمهم المعنوية والمادية– بأساليب الفرض والإقصاء، أو الضغط، والهيمنة والإكراه، بل لقد اعترفت الدعوة بعادات تلك الشعوب، وأنماطها السلوكية والحضارية الخاصة. كما عاشت شعوب أخرى غير مسلمة في كل الدولة الإسلامية، ولم تجبر مطلقاً على التخلي عن ميزاتها وخصائصها الفكرية والثقافية والطقوسية التي تشابكت وتداخلت مع كثير من قيم وأفكار وعادات المسلمين أنفسهم. أما بالنسبة لمصطلح العولمة –بمعناه الراهن الذي سيظهر في سياق البحث– فهو عبارة عن سعي الدول الكبرى لفرض وتنميط وقولبة العالم وفق رؤية أحادية الجانب في الفكر والوعي والثقافة والسلوك، ودفعه إلى اعتناق دين واحد هو "وحدانية السوق".

من القهر والضغط والاستعمار عندما تنطلق مفاعليه على شكل سلوك عدواني ينزع للهيمنة والتسلط، في فرض نمط وحيد أحادي على الآخر، على مستوى الفكر والثقافة وأساليب العمل والحياة.

وقد اتبعت معظم الدول والإمبراطوريات المستعمرة - على امتداد الساحة التاريخية منذ القديم وحتى الآن- هذا الأسلوب العدواني في تعلقها وتشبثها بفكرة "المركزية"، أو "التاريخ الكوني الشمولي"، كما أكدته الأدبيات السياسية والفكرية الأوربية خلال القرنين الماضيين، ثم شكلت الولايات المتحدة الأمريكية – بعد ذلك – البديل الأسوأ له في المنتصف الثاني من هذا القرن.

لقد كان من الطبيعي جداً أن تنحدر البشرية إلى هذا المستوى الخطير من شيوع قيم الظلم، والعدوان، والقتل، والهيمنة، والاستكبار، وممارسة أبشع أساليب التدمير، وعدم الاعتراف بالآخر، وإلغاء حضارات بأكملها تحت شعارات إنسانية براقة خادعة ومزيفة، طالما أنّ ثقافة الهيمنة - وإلغاء الآخر، ونزوع "المركزة"- بقيت تتحكم بسلوك الإنسان عبر معظم المراحل التاريخية.

أمّا في قرننا الحالي - الذي مارست فيه البشرية عموماً أبشع القيم، وطبقت أسوأ المبادئ التي قادتها إلى الحروب والدمار والقتل وتكديس الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية...إلخ - فقد وصلت فيه الأصولية الاستعمارية والإمبريالية العالمية إلى أعلى درجات جبروتها وطغيانها السياسي والإعلامي والاقتصادي في محاولتها صياغة عالم جديد، وصناعة حضارة بشرية جديدة وفق مزاجها الحضاري ذي النزوع المهيمن علموياً وتقنياً بذرائع شكلية من مبادئ الحرية وحقوق الإنسان المقدّسة.

من هذا المنطلق، تشير كلمة "العولمة" إلى وجود صيرورة وحركة دائمة متدفّقة، وسيل جارف من المتغيرات غير المضبوطة في الشكل، أو العنوان، أو الجوهر. ولأنها كذلك فلا نستطيع أن نعتبر مدلول كلمة "العولمة" حديث التشكل والنشأة كما ذكرنا، بل إنّ له بدايات تاريخية أولية قديمة، انطلقت منذ عصر الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر، وبروز ظاهرة الاستعمار - بنوعيه القديم والحديث - في القرن التاسع عشر.

لقد جعلت الكشوفات الجغرافية القديمة أرجاء المعمورة معروفة، وعملت على زيادة تواصلها من خلال زيادة حركة التجارة وتبادل السلع بين مختلف البلدان والأمصار. ومع تقدّم وسائل التواصل والاتصال الحضارية، كان ذلك التواصل (والتفاعل) البشري يتزايد ويتعمق من حين لآخر، حتى وصل حالياً إلى أعلى أشكاله وأنماطه من خلال هذا الكم الهائل المتدفق من وسائل الإعلام والتواصل التقنية الحديثة المعاصرة العابرة للحدود والآفاق الكونية التي تأسست على قاعدتي التبادل التجاري والتبادل المعلوماتي بآليات ومعايير

معقدة تجعل من السوق العالمية ساحة مفتوحة لكل من يمتلك المال لشراء الأسهم والمستندات والمعلومات في دقائق معدودات.

إنها دورة كونية جديدة في الكمّ والكيف. ولم يعد بإمكان أيّ فرد، أو أي مجتمع أو أية دولة، التحكم بمساراتها وتحولاتها المتشابكة المعقدة. وهذا الأمر ينطبق تماماً على أحد أهم تجليات العولمة بوجهها العلمي الحديث، أعني به شبكات التواصل الاجتماعي المعلوماتي، المعروفة اختصاراً باسم الإنترنت "**INTERNET**" التي يتشارك فيها مئات مئات الملايين من البشر الذين يستفيدون (سلباً أو إيجاباً) من المعلومات التي توفّرها هذه الشبكة كلّ لحظة.

لقد أصبحت العولمة حالياً واقعاً مفروضاً على المجتمعات البشرية كلها. إنها ـ كما شبهها أحد المثقفين ـ مثل النهر المتدفق الذي تغذيه ملايين الينابيع، ويتفرع منه ملايين الروافد يومياً من دون أن يتحكم فيه أحد بمفرده، سواء كان شخصاً أو مؤسسة أو دولة.

من هنا يصح القول عن العولمة، إنّها ظاهرة واقعية تفرض وجودها ـ في شكلها الراهن غير المكتمل ـ على البشرية جمعاء، ولا يمكن للدول الفقيرة والمستضعفة تحقيق أيّة استجابة جديدة ونافعة على ما تثيره هذه الظاهرة من تحديات جمّة على الصعد كافة، ما لم يتم البدء الفوري **بإحداث استجاباتٍ علمية إيجابية تناسب واقعها وحضارتها وتطلعاتها من أجل استنهاض قوى وإمكانات الواقع المحلي على طريق استشراف آفاق المستقبل**، والتأثير القوي في مجريات الواقع الحضاري العالمي، في أن تتحول الحضارات المستبعدة حالياً عن ساحة التأثير الدولي، إلى حضارات صانعة وفاعلة ومنتجة ـ هي بذاتها ـ للفكر والعلم والتقنية، لا أن تبقى مجرد حضارات هامشية ليس لها من الحضارة إلا اسمها، تعيش على موائد وفتات الحضارات الأخرى التي تسعى إلى تعميق هوياتها ودوائر تأثيرها من خلال ظاهرة العولمة في سياق احتكارها للعلم والمعرفة العلمية الحديثة، وإحكام سيطرتها على الأسواق الدولية، والسيطرة شبه المطلقة على وسائل الإعلام، والاستنزاف الجائر لموارد الطبيعة وثرواتها الباطنة، واحتكارها أسلحة الدمار الشامل، وفرض منظومات ثقافية عالمية جديدة تمثّل الحامل الإعلامي لظاهرة العولمة (مثل: نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والحداثة الثالثة المعلوماتية، ونهاية المثقف،... إلخ).

ثانياً- تحدي الهويات الثقافية (العولمة في بعدها الثقافي):

تشكل الهويّة الثقافية الحضارية ـ لأي مجتمع من المجتمعات ـ الإطار النفسي والفكري العام الذي يعبّر عن وجوده الاجتماعي، وحراكه السياسي العلمي. إنها نتيجة طبيعية للتفاعل الحاصل بين مجموعة من العوامل

الفكرية والمعرفية والمعنوية التي تحكم سلوك أعضائه، وتوجّه حركتهم، وتحدّد لهم مساراته المتعددة في الحياة.

وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نعتبر الهوية الحضارية تعبيراً عن الناس، عن إرادتهم ووعيهم، وطبائعهم وأمزجتهم، وتصوراتهم عن الكون والوجود الحياة، في سياق تحديدها لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيما بينهم، ومعايير السلوك ووسائل المشروعية، ونظام القيم واجب الاتباع، أو علاقتهم ببيئتهم، أو بعالم ما فوق الطبيعة.

والمجتمعات الإسلامية تمتلك هوية حضارية خاصة تتميز بها عن غيرها من المجتمعات غير الإسلامية من خلال وجود نوعين من العناصر:

النوع الأول: العناصر الثابتة، وقد أوجدها انتماء المجتمعات إلى الدائرة الحضارية والتاريخية الإسلامية، وهي تشتمل على انتماء المسلمين إلى دائرة الإسلام، واتباعهم للقرآن الكريم، والنبي محمد.

النوع الثاني: العناصر المتحركة (المتغيرة) التي تتشكل نتيجة لما تكتسبه المجتمعات الإسلامية من خصائص ومزايا ثقافية وعملية بفعل عوامل ذاتية وموضوعية من داخل هذه المجتمعات، أو من خارجها (بفعل الاحتكاك مع الآخر)، يساهم تفاعلها مع بعضها البعض - بكل ما يحتويه الواقع من عناصر ومعطيات متغيرة ومتحولة - ومع العناصر الثابتة في إنضاج وتكوين الجانب المتغير (النسبي) من الهوية الثقافية للمسلمين.

ويحظى البعد أو العامل الروحي للهوية الإسلامية بالأهمية الأكبر، لأنه يتصل في العمق، بتاريخ وحضارة هذه الأمة التي يعيش فيها الفرد المسلم، ولا تزال تحيا معه حتى الآن، وبالتالي لا يمكن لأيّ إنسان مسلم أن يحقق عمق وجوده وهدفية إنسانيته الكونية من دون إضفاء المعاني الروحية الوافرة على هويته التاريخية والثقافية؛ أي من دون وجود محدّدات وأنماط وأنساق انتماء خصوصية معنوية، هي أساس حركة الهوية الفردية. وطالما أنّ الأمر كذلك، يمكن أن نقول بوجود جانبين للثقافة الإسلامية: جانب خاص يمثل أداة الهوية الذاتية، والتأكيد الذاتي والموضوعي على عناصر الثبات، وجانب عام تشترك فيه الثقافة مع الآخر في سياق حركة المتغيرات.

والهوية كما نفهمها بهذا المعنى هويتان؛ هوية ذاتية خاصة بفكر وثقافة وانتماء الفرد المسلم إلى دائرة حضارية إسلامية، وهوية أخرى هي هويته كمواطن، أو ككائن سياسي يعيش في بلد، وينتمي إلى وطن يمارس

فيه حقوقه وواجباته ومسؤولياته في العمل والإنتاج، وصنع المصير في طبيعة الكيان، وشكل النظام السياسي المتصور.

وهما هويتان غير متضاربتين أو متناقضتين، خاصة مع وجود نظام سياسي مدني ديمقراطي تعددي ضامن للحريات الفردية والعامة، وحافظ للتنوع الثقافي والتاريخي للمكونات الموجودة لديه، والتي يسمح لها بالتعبير عن حقوقها وطقوسها و"خصوصيتها" في الحضور والتمظهر المجتمعي العام ضمن المجال العمومي بلا تكلفات ولا تعقيدات ولا إكراهات.

أسئلة العولمة الثقافية و"الهوياتية"، وقابلية الفعل والاستجابة:

تطرح العولمة علينا أسئلة ثقافية و"هوياتية" ملحّة، تتعلق بالعلاقة القائمة حالياً، أو التي يجب أن تقوم بينها وبين الهوية الثقافية للدول والمجتمعات التي صدمتها العولمة بتحدياتها وتعقيداتها المتعددة، ومنها بلداننا ومجتمعاتنا الإسلامية. والسؤال الذي يبرز هنا: ما تأثير العولمة على خصوصية المجتمعات والثقافة العربية الإسلامية[3]؟ وهل تمتلك هذه الثقافة الوسائل والإمكانات الخاصة التي تؤهلها للقيام بالتفاعل والانفتاح على باقي الثقافات من موقع الندّية والتكافؤ والحوار، وليس من موقع الصراع والاستلاب؟ وهل صحيح أنّ الثقافة التي تسعى العولمة إلى ترويجها وتعميمها في العالم كله، ستمحو الخصوصية والهوية الحضارية بالثقافة العربية الإسلامية؟.

من المعروف أنّ التدافع والتصارع بين الحضارات والثقافات يحدث عندما تحاول إحدى الثقافات فرض نموذجها الحضاري المعرفي والسلوكي على الآخر، واعتباره ثقافة عظمى، وباقي الثقافات صغرى عليها أن تدور حول الثقافات الأكبر. وهذا هو ـ في حقيقة الأمر ـ واقع حال الثقافة الغربية (وحال أيّة ثقافة تستند إلى قاعدة علمية وتقنية هائلة الإنتاج والفعل والتأثير) تجاه الثقافات الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إنها الثقافة الغربية التي تضع نفسها في المركز، والثقافات غير الغربية في الأطراف.

---

[3] ـ تتمثل خصوصيات هذه المجتمعات في الظواهر التالية:

- مجموعة المعايير والقيم الناجمة عن التصور أو المفهوم الإسلامي العام عن الحياة والكون والوجود والإنسان.
- اللغة والثقافة الخاصة بها، وما تفرزه من أنماط فكرية ومعرفية.
- مجموعة العادات والتقاليد والأنماط السلوكية المعبرة عن التوجه الثقافي لهذه المجتمعات.
- أنماط التربية والتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، وفي المجتمع.
- أشكال خاصة من الاجتماع التربوي والديني والسياسي.
- مجموعة من السلوكيات والتوجهات والدوافع والحوافز.

وقد ساعد الاستشراق على ترسيخ مقولة "مركزية الثقافة"، عندما استلم زمام المبادرة في هذا المجال، حيث وضع الثقافة العظمى في موقع المراقِب، والثقافات الأخرى في وضع المراقَب. وتضاعفت الصور النمطية التي صاغها المركز عن الأطراف، حيث أصبحت حقائق بديلة. وأسدل ستار من النسيان على الماضي التاريخي للثقافات الصغرى نتيجة لسطوة وسائل إعلام المركز، وضعف وسائل وأدوات إعلام الأطراف، وأصبح الحاضر شبه مقضي عليه.

إنّ تحديات العولمة، في المجال الثقافي على الخصوص، تطرح علينا نحن ـ العرب والمسلمين ـ أصحاب الحضارة التاريخية التي هي في موقع "المنهزم" حالياً، تطرح أسئلة صعبة وحرجة، حيث من المفترض أن تستثير في داخلنا الهمم والطاقات والعزائم لمواجهتها بسبب عملها الدائم على الاستفادة من الإمبراطوريات الإعلامية الصاعدة في محاولتها فرض النموذج الثقافي والحياتي الغربي على الشعوب كلها، وتزيينها لقيمه ونمط حياته وعاداته وتقاليده. ففي الوقت الذي تقوم فيه ثقافتنا العربية والإسلامية على ركيزة الإيمان والتدين، وتحقيق التوازن العادل بين الروح والمادة "**وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغِ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين**"، يراد لنا أن نستسلم وننهار أمام طغيان عالم ما بعد الحداثة الاستهلاكي المادي شديد الابتذال والنفعية الذرائعية، وأن نذهب إلى حضيض التوحش والتنافس والتكالب على المكاسب والمنافع المادية الخاصة من دون أيّة مراعاة لقوانين الحياة والطبيعة الإنسانية التي يجب فهمها في سياقنا الحضاري الإسلامي، في أن نتحرك ونسير على هدي التوازن بين الروح والمادة، لا عقلانية مفرطة، ولا عاطفية مغالية، بل أمر بينهما (أعط العقل جرعة من العاطفة ليرق ويلين، وأعط العاطفة جرعة من العقل لتتوازن في الحياة)، في أداء متكامل وواع لا يفسد قناعاتنا الإيمانية، ولا يؤدي إلى التهلكة والانزلاق إلى متاهات المادة والغريزة.

إننا نتصور أنّ نجاح ثقافتنا العربية الإسلامية في التوفيق المذكور سابقاً – كشرط أساسي لاستعادة دورها الحضاري الرائد بين أمم وثقافات العالم؛ (أي التوفيق بين الوظيفة والمدنية ومثيلتها الحضارية) – يكمن في العمل الدؤوب على إيجاد المناخ الصحي اللازم لإعادة التوازن الثقافي الإسلامي إلى طبيعته الحقيقية. وذلك من خلال القيام بمراجعة شاملة وواعية لمنظومة القيم والمعايير الناظمة لحركة هذه الثقافة، وإعادة ضبطها أو صياغتها على ضوء معطيات الواقع المعاصر، وطبيعة التغيرات المتسارعة الحاصلة في القاعدة الاجتماعية، أعني بها: نمو كل من التقنيات والمعارف العلمية الجديدة، والقوى الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك يمكن المحافظة على استقرار أسس الهوية، ليس بالانغلاق بل بالانفتاح على أجواء العولمة الثقافية الراهنة بصورة تحفظ التوازن الاجتماعي الأساسي، وتضمن تحقيق متطلباته في الواقع العام.

وهنا بالذات – ومن أجل استقرار وتفتّح هذه الهوية الثقافية – لا بد من تأسيس هذا البناء على المعطيات التي تسهم في إدماج الثقافة الإسلامية الأصلية في الحركة التاريخية، ورفع وتائر مشاركتها في بناء الحضارة البشرية وتوجيهها وهدايتها، والهوية التي لا تتوفر فيها هذه العناصر الدافعة والمحركة للبناء الحضاري العام، تتحول بسرعة إلى خيالات وأوهام وأحلام وردية سرعان ما تتحطم عليها آمال الناس المؤمنين بها، وتدفعهم نحو خيارات مغايرة لها تماماً.

طبعاً هذا الأمر لن يتحرك في خط الواقع العملي المليء بالتحديات والأشواك من دون توافر شروط ومقدمات ضرورية خاصة بالثقافة المسيطرة حالياً (ثقافة العولمة الغربية والأمريكية منها بالتحديد)، وهي – بالحد الأدنى – أنْ تلعب هذه العولمة دورها الطبيعي في اعترافها بتنوع وتوازن الثقافات الإنسانية، ودفعها باتجاه إيجاد قنوات تفاعلية حوارية[4] هادئة ومتوازنة مع الآخر من موقع النّد للنّد، وليس من موقع الفرض والهيمنة والإلغاء، والسعي للاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين في المجالات كلها، والابتعاد عن إلباس الثقافة الإنسانية المتنوعة رداءً واحداً يُعبّر عن أسلوب التنميط القسري (المفروض حالياً).

إنّ العلم نتاج عالمي إنساني مشترك، أمّا الهوية الثقافية فليست عالمية، وإنما هي تعبير عن الواقع الحضاري الخاص بالذاتية الفردية والقومية، وكلما كانت (تلك الثقافة) متينة في التعبير عن ارتباطها بجذورها وتراثها وقيمها، كانت متميزة وقادرة على العطاء والإنتاج، والنفاذ من النطاق الإقليمي إلى النطاق العالمي.[5]

لذلك طالما أنّ الثقافة – بشكل عام – معادلات اجتماعية، وتوازنات (وتوجهات) فكرية وحضارية، وممارسات تفتح آفاقاً وإمكانات جديدة للانفتاح والعمل تتعين حدودها، وترسم معالمها الأساسية حسب بُعد وعمق وأصالة التوازنات التي تخلقها، فيجب على ثقافتنا الإسلامية – التي تتميز بإنسانيتها وعاميتها وتعاملها واستيعابها لثقافات الآخرين – أن توجد وتبدع عناصر جديدة خاصة بطرق وآليات تفاعلها مع الواقع الراهن؛ أي أن تنتج وسائل تكيفها الذاتي في داخلها، ووسائل تكيفها مع المجتمع الدولي ككل، والعمل المستمر على اجتراح حلول جذرية صائبة للمشاكل المتولدة والمسائل الجديدة والمستجدات الحديثة.

إنّ هذا الشرط النوعي يحتاج إلى ظروف جديدة مواتية كي يتمّ العمل به، ومحاولة تحقيقه على أرض الواقع، لأنّ الظروف السائدة حالياً في بيئتنا السياسية والاجتماعية العربية والإسلامية لا تسمح - للأسف-

[4]- ينطلق هذا الحوار من خلال ما يسمى "بتوازن الثقافات" وتساويها، سواء كانت ثقافات مركزية أو ثانوية، حيث يجب أن تمتلك كل ثقافة العناصر والإمكانات الأساسية التي تؤهلها للبدء بإجراء حوار جدي مع الآخر، أقلها الاعتراف بوجوده، والأخذ منه، وإعطاؤه...إلخ، على أساس من الحكمة والوعي والتوازن، والحق في المعرفة واستخدام قوانينها، وحق الأمم والشعوب في ممارسة حريتها وقيمها بما يتناسب مع وعيها بثقافاتها، حيث لا يؤدي ذلك إلى التصادم والصراع العنيف مع ثقافات الآخرين.

[5]- انظر: أمين بسيوني، تكامل السياسات الثقافية والإعلامية، إليكسو 1997م.

بإظهار اجتهادات واعية ومسؤولة في هذا المجال. إنها ظروف ومشاكل وتعقيدات ووجود كمّ هائل من مناخ وقيم التعصب والعدوانية والخرافة والجهل المركب والتقليد والفوضى... إلخ. وهذه المشاكل ليست ناتجة – في تقديري – عن التخلف الذي نعيش في أجوائه حالياً، ولا بسبب التاريخ والتمسك بالتراث والفكر الإسلامي، ولا نقل علم الغرب... مع اعترافنا بأهمية الدور الذي تلعبه تلك الأسباب في الإبقاء على تأخر المجتمعات العربية على كل المستويات والأصعدة... ولكن السبب الأساسي لوجود تلك القيم السلبية المهترئة يعود إلى طبيعة العقلية السلطوية السائدة، عقلية النخبة القائدة والمخططة والمنظرة للتحول والتحرر الثقافي... أي السياسة الثقافية التي أخذت على عاتقها تحقيق المهمة (مهمة النهضة والتقدم والرقي) منذ بداية هذا القرن على الأقل.

هذه السياسة هي التي أدّت إلى استمرار مناخات الجهل "الخرافة" تفعل فعلها، كما أدّت إلى تحويل "العلم الغربي" إلى خرافة أيضاً؛ أي قتلت روحه النقدية المنهجية لتجعل منه سحراً ودواءً جاهزاً، ووصفات وقوالب جامدة وعقائد سحرية طوطمية؛ أي حوّلته من بحث وتدقيق وتحليل وتفكيك ونقد وحفر معرفي إلى مسبقات عقائدية أيديولوجية، ومن طريقة في العمل والمنهجية والدراسة (مفتوحة الاحتمالات) إلى وسيلة لفرض موقف أو مذهب أو فكر[6]، وبالتالي تكوين سياسة ثقافية رسمية واحدة تهدف إلى إيجاد أرضية صالحة لتكوين نخبة مستلبة ضائعة ومعزولة عن الشعب والأمة، وبعيدة كل البعد عن تحقيق أي هدف ثقافي للأمة على صعيد وضع المستوى الثقافي والسياسي العام للشعب وتوحيده، وتعميق تواصله الواعي مع تاريخ الأمة ومشاعرها النفسية ونسيجها العقائدي الاجتماعي الإسلامي كشرط مسبق لتحقيق أي مشروع أو مركب حضاري للنهضة.[7]

من هنا، فإننا بحاجة ماسّة – في مجال البحث عن علاقة متوازنة وطبيعية مع العولمة الثقافية تأخذ بقيم الانفتاح لا الانغلاق – إلى تعميق الحس الثقافي النقدي لمفاصل الاهتراء الحضاري والسياسي القائمة في داخل تركيبتنا السياسية والحضارية، من أجل تحديد المسؤوليات السياسية والثقافية، والمباشرة الجدية في استدعاء الحلول الجديدة المناسبة.

بهذا الوعي النقدي المطلوب منا تعميقه في التربية والتعليم والممارسة، يتقدم المجتمع، وتتطور الأمة، بعد أن تتكامل الثقافة والفكر، وتتقدم السياسة والاجتماع السياسي المدني، وبه أيضاً يمكن أن نواجه ثقافة العولمة بوعي وثبات وتحليل ونقد موضوعي هادف ينطلق - قبل كل شيء- من داخل ثقافتنا المنفتحة نفسها، ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بالمجال السياسي أو بغيرهما، فمن المؤكد أنه لولا وجود مظاهر التراخي

[6]- راجع: برهان غليون، مجتمع النخبة، ص27، معهد الأنماط العربي، ط1، 1986م.

[7]- لهذا السبب بقيت القوى والنخب العلمانية –على اختلاف مشاربها وتياراتها– معزولة تماماً عن جماهير الأمة. ولم تنجح –بالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على استلامها السلطة والحكم– في تحقيق الشروط الأساسية للنهضة والتنمية المطلوبة. ولقد عجزت هذه النخب عن كسب ود ورضا الشارع عندنا، لأنها خاطبته بلغة وأفكار بعيدة عن لغته وقيمه ومبادئه فبقيت معزولة عنه، قابعة في فضائها (سجنها) التغريبي.

والكسل والتقاعس والضعف الداخلي – التي تعانيه ساحتنا الداخلية – لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره البالغ بالصورة التي تجعل منه خطراً ماحقاً (في نظر الكثيرين) يهدد الكيان والهوية والتراث. مع أننا لا نرى ذلك مطلقاً، لأنّ الهوية تتفتح بالآخر، وليس بذاتها فقط.

إنّ نجاحنا نحن ـ العرب والمسلمين ـ لا يكمن في الهروب من العولمة أو العالم، والاختباء وراء مفهوم الغزو الثقافي والفكري والسياسي، والانغلاق على أفكارنا ورسالتنا، والابتعاد عن معطيات العصر وتجنب مواجهة تحدياته وهمومه وتعقيداته ومختلف تحولاته ومستجداته، لأنه بكلّ بساطة وقوة يقتحم دواخلنا وأجواءنا بدون استئذان، شئنا أم أبينا، ومن كل حدب وصوب. ولن نكون فاعلين فيه ما لم نشارك في بناء حضارته، وتحمل مسؤولياتنا فيه (خصوصاً الثقافية منها) بإيجابية تامة[8]، والتعامل مع معطياته بنجاح.

وسبيلنا إلى ذلك **العلم** (والمعرفة)، **والإيمان** (الواعي المفكر لا التقليدي)، والعمل بهما كما يعبر القرآن ذاته: [**يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان**]؛ فالسلطان هنا هو العلم والمنطق والحجة والبرهان؛ أي العقل والبناء العقلي العلمي، وهو أيضاً ضرورة العمل على تطبيق لمعطياته، وتجاوز ونفوذ حسب قوانينه التي تبقى اكتشافاً لقدرة الخلق وقوانين الكون الذي يدبره الله بقدرته وحكمته.

ثالثاً- تحدي ثورة المعلومات العولمية (آلياتها وقواها والمستفيدون منها):

أصبح العالم الحديث قرية صغيرة أمام اتساع ثورة المعلومات والاتصالات، وشتى أنواع تقنيات الفضاء السوبراني، وتوسع شبكات الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي الهائلة، وحضور الإنسان أمام ذاته وأمام الآخر وأمام العالم في اللحظة ذاتها، وأصبح بإمكان الإنسان أن يجوب الفضاء الخارجي، ويغزوه بأحدث التقنيات العلمية والتكنولوجية، ووصلت حالة التقدم المذهلة للعلم إلى حد أنه لا تمرّ سنة إلا ونعاين تقنيات واختراعات واكتشافات واختراقات جديدة في كل جوانب وتطبيقات التطور العلمي البشري. وقد وفّر هذا المناخ الجديد الأرضية المناسبة لنمو بذور العلم والمعرفة من حيث كونها مصدر القوة، وأداة الفاعلية والتأثير في هذا العصر (عصر المعلومة والعولمة).

[8]- إنني أعتبر هنا أنّ أول إيجابية هي في الاعتراف بوجود مبادئ إيجابية صحيحة في هذا العصر، ولعل من أبرزها: مبدأ وقيمة الحرية والتعددية السياسية (الديمقراطية)، والاعتراف بالآخر، وشرعة حقوق الإنسان بغض النظر عن مشكلة الانتقائية وازدواجية المعايير التي يمارسها الغرب (وأمريكا) في تطبيق هذه الشعارات، واستخدامها مطية لشن الحروب وإثارة الفتن هنا وهناك.

والملاحظ – ضمن هذا الاتجاه – أنّ الدول الكبرى قد وظفت هذه الثورة العلمية والمعلوماتية في خدمة مصالحها الخاصة من خلال عملها على زيادة مساحات تحكمها وهيمنتها على مفاصل القرارات العالمية في السياسة والاقتصاد على وجه التحديد.

وقد ترسّخت عملية التحكم على العالم – كما ذكرنا – مع اتساع سيطرة ونفوذ الشركات الكوكبية العابرة للقوميات، ومع تنوع وتطور وسائل وآليات عمل حديثة استخدمتها هذه الشركات في سبيل إدارة الأسواق العالمية، ولا سيما التجارة والإعلام والدعاية والإنتاج السينمائي والفني والمعلوماتي.

وفي هذا المجال بالذات، يمكن أن نطرح أسئلتنا التي نعتقد بضرورة إيجاد أجوبة موضوعية عن بعض إشكالياتها، على صعيدنا نحن المسلمين:

كيف يمكننا الدخول في عصر المعلوماتية ومجتمع الاتصالات الحديثة، لكي لا نبقى مهمشين ومغيبين عن ساحة الفعل والإنتاج، إلى خارج الدورة الحركية الحية للحضارة الحديثة؟ ثم كيف نستطيع مواجهة التناقضات المعقدة والعميقة الموجودة في داخل بنية مجتمع الثورة المعلوماتية، قبل أن نتحدث عن سبل الدخول إليه؟ وحتى نفهم حقيقة هذا المجتمع، لابد أن ندرس طبيعة القوى التي تسيطر عليه، وتتحكم بنتائج وآثار ثورته المعلوماتية.

في الواقع يجد المتدبر في ركائز مجتمع العولمة المعلوماتية، أنّ هناك اضمحلالاً وتناقصاً في التواصل الروحي والمعنوي بين الناس إلى درجة خطيرة جداً، بالرغم مما وفّره العلم الحديث من وسائل إعلام واتصالات فائقة السرعة والدقة، لها قدرة واسعة على التواصل المادي عبر الحدود، ورؤية ما يحدث في جميع البلدان، والتعرف على عادات وتقاليد (وأساليب حياة ومعيشة وطرق تفكير) الشعوب الأخرى.

فقد زادت "العولمة المعلوماتية" من السلوكيات (والممارسات) اليومية المؤدية إلى انغلاق الشعوب والمجتمعات على ذاتها، والانطواء على عاداتها وتقاليدها، وأنظمة المعنى والتفكير الخاصة بها، كما برزت إلى العلن – بشكل سافر – الدعوات إلى التمسك بالتقاليد الماضية والتقوقع الثقافي والديني والطائفي والجهوي والقبلي الذي قاد - في الكثير من البلاد - إلى التصفيات الجماعية اللاإنسانية، فلم تزدهر العنصرية وحركات العداء للأجانب والاعتداء عليهم في أية حقبة سابقة كما تنمو اليوم في ظل ثورة الاتصالات المعلومات ومجتمع العولمة.

وهكذا ينمو التطور في هذه القرية الكونية التي أنتجها مجتمع المعلومات نحو تكوين عالمين متنافرين ومتناقضين لا علاقة لأحدهما بالآخر: عالم النخب المندمجة داخل مجتمع المعلومات وبفضله، والتي تستخدم

اللغة نفسها والمنطق نفسه وتخضع لمعايير مشتركة وموحدة، وعالم الأغلبية المسحوقة من سكان المعمورة الذين يفقدون تدريجياً كلّ ركيزة مادية أو معنوية في العالم، وتحرمهم من أيّة مرجعية سياسية وفكرية وروحية.

وبالنسبة لثلاثة أرباع سكان الأرض، يعني مجتمع المعلومات أزمة الهوية، وانعدام الجدوى من المصداقية والقيمة، والاستغلال واليأس، بل السقوط في البربرية. وهذا يعني أننا أمام أزمات اجتماعية واقتصادية جديدة ستتصاعد وتائرها لاحقاً نتيجة زيادة التفاوت الطبقي، وارتفاع معدلات الفقر والمجاعة، وازدياد نسبة البطالة في معظم دول العالم وخصوصاً النامية، كلّ ذلك يحدث في مجتمع التقدم التقني الذي يرتفع فيه وبشكل مكثف معدل الإنتاج والإنتاجية.

طبعاً، نحن لا نحمّل الثورة المعلوماتية والعولمة الاقتصادية والعالمية البشرية أيّة مسؤولية فاعلية كما ذكرنا؛ لأنّ العلم شيء مجرد خالٍ من الإرادة والاختيار النظري والعملي الحر. هو علة موضوعية فحسب، لذلك يفترض به – من حيث المبدأ – أن يخضع الأمور كلها لمنطق الإدراك والوعي والاختيار السليم المنتج والهدفية الإنسانية التي تتوافق إيجاباً مع القيم الإنسانية الرفيعة والنبيلة.

لذلك وفي مواجهة التحديات السابقة – بإشكالياتها وتعقيداتها الحاضرة والمستقبلية – نتساءل: ماذا يمكن أن يفعل العرب والمسلمون، خصوصاً أنهم أصحاب مشروع كوني إنساني حضاري، أصحاب أطروحة ربانية شاملة (كما يزعمون في طروحاتهم المفاهيمية التاريخية والحديثة) يؤمنون بقدرتها الذاتية والموضوعية على قيادة الإنسانية جمعاء إلى شاطئ وبر الأمان على الصعيد الروحي والمفاهيمي؟ وما هي حركيتهم الثقافية ومنهجيتهم الاجتماعية التي سينطلقون على أساسها في مواجهة تلك المتغيرات والتسارعات العالمية الهائلة على هذا الصعيد؟ وهل هم مؤهلون كفاية لمواجهة التحولات والمتغيرات الجذرية الجديدة في تاريخ البشرية، بكل ما تحتويه من استحقاقات، وما تطرحه من إشكاليات ومتطلبات على مستوى الحاضر والمستقبل؟.

إنّ قراءة نقدية متأنية هادئة وواعية لواقع الحال العربي والإسلامي الراهن، بما يحتويه من هياكل اقتصادية وبنى اجتماعية وسياسية وثقافية، سوف تجعلنا في مواجهة حقائق خطيرة غير مطمئنة على صعيد حركة مستقبل حال تلك المجتمعات المتعبة، في العلاقة مع الذات الحضارية الإسلامية من جهة، ومع الدائرة العالمية من جهة أخرى، حيث إنّ العرب والمسلمين يسقطون للأسف – في واقعهم الداخلي – تحت تأثير أي واقع آخر جديد، لأنّ هذا الواقع العربي والإسلامي عموماً لا يبرز من خلال عنوانه الكبير كقوة إقليمية أو عالمية فيها من الثروات والطاقات الشيء الكبير، بل يبرز متناحراً ومتشظّيًا، يمكن أن يلتقطه أيّ فريق ليسيطر على أوضاعه ومواقعه وثرواته.

ومن خلال ذلك، نلاحظ كيف أنّ ردود أفعال البلدان العربية والإسلامية على مخاطر وتحديات العولمة، والثورة المعلوماتية، والتقنية الحديثة، تخفق أشد الإخفاق في إدراك حجم التحولات العالمية السريعة، إضافة إلى عدم شعورها بوجوب المبادرة الحضارية الفورية في التكيف الإيجابي مع حاجات الواقع والحياة المستجدة. ويعود هذا الإخفاق – في حقيقته – إلى طبيعة السياسات التي طبقتها في بلداننا الحكومات والنظم التسلطية القائمة، حيث اتخذ الإصلاح شكل تنفيذ وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

وقد أدّى ذلك (في ظل غياب حياة ديمقراطية صحيحة، وانعدام أية مراقبة شعبية) إلى استبدال شركات القطاع العام المفلسة – بسبب السرقات، وسوء الإدارة – بقطاع خاص تسيطر عليه المافيات المالية، والرأسمال المضارب. وباءت جميع المحاولات الرامية إلى خلق تكتلات اقتصادية عربية شاملة أو جهوية – مثل اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، وغيره – بالفشل الذريع. ويظهر ذلك على أداء الوطن العربي في الميادين الاقتصادية والتقنية والعلمية والاجتماعية والثقافية أيضاً؛ أي تلك المظاهر والمعطيات التي تحدّد مكانة الدول وموقعها في الواقع العالمي الجديد.

ولغة الأرقام والإحصائيات الدقيقة في هذا المجال أبلغ من الوصف؛ ففي تقرير المؤتمر القومي العربي لعام 1997م تشير الأرقام إلى أنّ اقتصاد الأقطار العربية يقوم على ثلاثة قطاعات رئيسة هي التشييد، والنفط، والزراعة. وتبلغ قيمة الاستثمار في قطاع التشييد (120) مليار دولار تدفع منها البلدان العربية ما بين (60) و(70) ملياراً ثمن مستوردات أجنبية لهذا القطاع سنوياً. أمّا صناعة النفط، فلا يزال العرب يستوردون جميع مدخلاتها الفنية وتقنياتها المطلوبة على الرغم من مرور مئة وعشرين عاماً على ظهور هذه الصناعة. وزادت هذه الأرقام حالياً، بسبب الزيادات السكانية، وعدم توطين المعرفة العلمية، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي القائم على بيع الثروة (كمادة خام) مقابل الحضارة الاستهلاكية.

وتتراوح قيمة هذه الواردات من 20 إلى 40 مليار دولار أميركي سنوياً. أمّا القطاع الزراعي، فهو أكبر المستخدمين لليد العاملة، ومع ذلك تستورد الأقطار العربية من المنتجات الزراعية ما تبلغ قيمته نحو عشرين مليار دولار في العام أيضاً. ويعزو تقرير نشره صندوق النقد الدولي [راجع: من أجل مستقبل أفضل... اختيار الازدهار في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (د.م): الصندوق، 1997] هذا الوضع إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفها الوطن العربي، ويرى أنّ سبب هذه الأزمة – التي استمرت خلال السنوات العشر الماضية – عاملان رئيسان؛ هما انهيار أسعار النفط، وانخفاض الإنتاجية.

أمّا في ميدان البحث العلمي والتقني العربي والإسلامي، فإننا نلاحظ وجود أزمة علمية واضحة تظهر في غياب منظومة عربية وإسلامية متكاملة لنقل المعارف والخبرات والتجارب المختلفة، واستثمارها في ميدان التنمية الفردية والجماعية، وعندما نراجع الأدبيات العلمية الخاصة بدارسة المشاكل والتحديات التي تواجه مسيرة البحث العلمي لدينا، نجدها تقرر بأنه لا يوجد عندنا بحث علمي حقيقي بسبب هشاشة وضعف المؤسسات العلمية القائمة، وضعف المستويات الأكاديمية، وانعدام الحريات الفكرية والأكاديمية في مجتمعنا الإسلامي، وعدم توفر المناخ السياسي الملائم ونقص مردودية الباحث وتخاذله عن العمل نظراً لقلة تعويضه وحافزه المادي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد الباحثين العلميين المشتغلين بالبحوث العلمية الحقيقية مقارنة مع الدول المتقدمة.

وعلى المستوى السياسي، نجد أنّ الحياة السياسية العربية والإسلامية في الوقت الحاضر – وكنتيجة لتاريخ طويل من ممارسات أساليب القهر والضغط على الإنسان والمجتمع – قد أصبحت مصبوغة، على وجه العموم، بالدم والعنف المضاد المتبع من جانب السلطات الرسمية الحاكمة، وبعض قوى المعارضة. بالرغم من الأجواء الإيجابية التي أثارتها موجة الثورات العربية (ثورات الربيع العربي) التي تحولت في بعض البلدان لشتاءات قارسة.

ويبدو ذلك واضحاً من خلال تحفظ الدول العربية بأغلبيتها على أيّ نشاط أو حركة يمكن أن تقوم بها منظمة حقوق الإنسان، على الرغم من توقيع معظم الدول العربية والإسلامية على مواثيق ونصوص معاهدة حقوق الإنسان العالمية، وإعلان التزامها وتعهدها باحترام تلك الحقوق، إلا أنّ الغالب على ذلك أنّ تلك الدول لم تجر أيّة تعديلات جديدة وحقيقية على تشريعاتها السياسية والثقافية والإعلامية الداخلية للتكيف الإيجابي مع شروط وأحكام هذه الاتفاقات، كما أنها لا تلتزم مطلقاً بتقديم التقارير الدورية المطلوبة منها بشأن كيفية تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان إلى اللجان والمنظمات والهيئات المختصة، حيث نجد أنّ معظم تلك الدول لديها سجلات وملفات واتهامات جاهزة لكل مواطن يعيش في داخل أجوائها، إضافة إلى وجود آلاف مؤلفة من الأشخاص المسجونين لمجرد تعارض آرائهم السياسية مع سياسة الدولة التي يعيشون فيها.

وفي ميدان السياسات الخاصة بالحفاظ على الأمن الخارجي، نجد أننا خسرنا نحن – العرب والمسلمين – الخسارة الكاملة لمعركة السلام، بعد فشلنا وخسارتنا لمعركة الحرب مع إسرائيل بسبب عجز حكوماتنا عن توحيد صفوفها، وتوحيدها على قضاياها الأساسية.

هذا هو الواقع الحقيقي للعالم العربي والإسلامي عموماً، وهو وضع سلبي وسيّئ بكلّ المقاييس، ولا يبشر بأيّ خير في الحاضر أو في المستقبل، وهو يعكس – في واقع الأمر – فشلنا وإخفاقنا الذريع في بلورة سياسات

وردود أفعال إيجابية وناجعة على التحديات العالمية الجديدة وعجزها عن المواءمة والتكيف مع متغيرات الواقع العالمي (خصوصاً العولمة) التي بدأت تظهر ملامحها منذ أكثر من عقدين.

طبعاً، نحن لا نريد – من خلال استخدامنا لكلمة "التكيّف" – التخلي عن اعتقاداتنا ومبادئنا وسلوكنا الحضاري والقيمي في سبيل إرضاء نزعات وأهواء عصرنا المهووس والمنبهر بعقدة الجديد، والتعصرن المزيّف واللامعقول، ولكننا نريد به أن نعمل على إيجاد المعادل الموضوعي المثمر والمنتج لحضور الآخر المستمر والمتكرر في بيئتنا وفضائنا الثقافي والسياسي، والإعلامي، والاقتصادي، وذلك من داخل وعينا وتراثنا ونسيجنا الاجتماعي المعبر عن حقيقة تصوراتنا الإنسانية الأصلية عن الحياة والإنسان والوجود. فالمطلوب هنا – في إطار السعي والتكيف مع عصر العولمة، والتعامل معه بلغة العقل ومنطق الوعي والعلم – هو أن نشارك (من موقع الانفتاح المتوازن) في صنع حضارة العالم، ونستجيب إيجاباً لحركية السعي الحضاري العالمي، لنكون جزءاً فاعلاً ومنتجاً، وليس مستهلكاً أو متطفلاً كما هو واقع الآن.

ضمن هذا الاتجاه، نرفض أن تكون استجاباتنا لتحديات العولمة مجرد بيانات مشككة أو منذرة بتلك الأخطار من باب الشتم واللعن والاتهامات الجاهزة، فهذا منطق الضعفاء الذين لا رصيد لهم معرفياً وحضارياً، لأنه ما لم تقم مجموعة عربية وإسلامية متضامنة بتنسيق خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية، فإنّ عالمنا العربي والإسلامي سيفشل فشلاً ذريعاً في مواجهة تحديات المنافسة الاقتصادية الدولية، وميولها للهيمنة والسيطرة، كما يعبر عن ذلك الواقع الحالي، سواء تمّ الأمر في إطار العولمة، أو في إطار نظام عالمي آخر.

من هنا علينا أن نفهم أنّ المواجهة ليست مع العولمة وإفرازاتها الذاتية والموضوعية، بحد ذاتها بقدر ما هي مواجهة مع النفس والذات الحضارية الإسلامية. هذه المواجهة مع الذات الحضارية للمسلمين تقتضي منا تعميق الحس النقدي، وتوفير الشروط والمناخات المناسبة التي تسمح لنا بمواجهة واقع قائم قوي البنيان والقواعد، فنحن ندرك سلفاً أننا سنواجه مجموعة من التحديات على أكثر من صعيد، لذلك لا نستطيع مواجهة هذه التحديات على المستويين القريب والبعيد، إلا إذا واجهنا قبل ذلك الذات ورؤيتنا من منظور الإسلام نفسه، ما يشكل وسيلتنا الثقافية، أو العقائدية لمواجهة "العولمة".[9]

العولمة تحثنا على مواجهة أزمة ثقافتنا الإسلامية التي من أبرز مظاهرها نقص الحرية في هذه الثقافة، وهذا النقص له مصدران: أولهما يتعلق بالأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية التي لا تتيح الحريات الضرورية

[9]- السيد: محمد حسن الأمين، مجلة المنهاج اللبنانية، عدد 8، ص 255، شتاء 1997م

اللازمة للتجدد الثقافي والفاعلية الثقافية، وثانيهما ذهنية التحريم الدينية وعدم تحديد مساحة المسموح والممنوع، وهذه الذهنية غريبة تماماً عن طبيعة الإسلام الفكرية والعقائدية.

إنّ المبادرة الأساسية – في عملية مواجهة مخاطر العولمة، وتحديات البناء الحضاري العربي والإسلامي المتين – يجب أن تنطلق أساساً من خلال إيجاد علاج نهائي فعّال لأزمات الأنظمة السياسية الحاكمة في بلداننا العربية والإسلامية؛ بمعنى سلوك طريق الحسم السياسي، من أجل بناء دول ديمقراطية مدنية، باعتبار أنّ تلك الدول والأنظمة الشمولية لا تزال مهيمنة على القرار السياسي والثقافي والإعلامي بصورة أمنية وعسكرية مخيفة ومرعبة.

طبعاً، ليس المطلوب فقط أن تعترف تلك الدول أمام شعوبها بالفشل الذريع الذي لحق بسياساتها وخططها التنموية والسياسية والاقتصادية التي مارستها على مدى عقود طويلة، بل أن تفتح أو تجبر على أن تفتح المجال الواسع أمام ممارسة الإنسان لحقوقه كمواطن في التعبير عن آرائه بكل شفافية وحرية بعيداً عن الاعتقال الاعتباطي، وممارسة مختلف صور وأساليب القمع والتعذيب ضده، وتوفير الضمانات القانونية له وللمعارضة السياسية، والأخذ بسلطة القوانين، وتوزيع السلطات، ومبدأ التداول السلمي للحكم.

إذن، المطلوب هو أن نستخرج أفضل وأهم ما تختزنه ذاتنا الثقافية؛ أي أن نؤسس لثقافة إنسانية عميقة الجذور المعرفية لجهة أصالتها الإسلامية المنفتحة، ثقافة جديدة تخوض غمار مواجهة الواقع الاجتماعي والسياسي الاستبدادي القائم، وأنظمته المغلقة التي تعمل على إفساد وهدم الثقافة نفسها من خلال عملها على ألا يكون للثقافة سلطة على الإطلاق، في مقابل سلطة الأنظمة نفسها التي تأسست على العصبية والقبلية والعشائرية. ومن خلال ذلك يمكن أن نخوض أجواء "التحدي ورد التحدي"، ونواجه سلبيات المرحلة الراهنة بإنتاج ثقافة خاصة تعتبر الإسلام كوعاء حضاري وإنساني مصدرها الأول، والعصر – بتحدياته وتنوعاته – مصدرها الثاني. فهل نجرؤ على مواجهة ذاتنا كشرط مسبق لمواجهة تحديات العولمة والهويات الثقافية في عمق مجتمعات الثورة المعلوماتية؟.

إنّ فكرة العالمية – التي تختلف عن العولمة – ستساعدنا كثيراً على تحقيق هذا الهدف، لأنّ الإسلام – كما هو معروف – دين عالمي قبل أن ينشأ مصطلح "العولمة"، وعقيدة الإسلام تمثل دعوة ونزوعاً نحو العالمية الإنسانية، لأنها لا تريد للإنسان أن يحصر جهده ووعيه وحركته السياسية والثقافية في دائرة مغلقة، بل تريد له أن ينطلق إلى رحاب الإنسانية كلها.

{**قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم**} (الأعراف: 158).

{**وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً**} (الأنبياء: 107).

{**وأرسلناك للناس رسولاً وكفى بالله شهيداً**} (النساء: 79).

إنّ كون تعاليم القرآن الكريم معتمدة على مقتضى الفطرة الإنسانية التي فطر الله عليها بني البشر كلهم، يدلّ على عالمية رسالة الإسلام، لأنّ الحكم – كما يقول أحد المفكرين المسلمين- إذا كان موضوعاً على طبق الفطرة الإنسانية الموجودة في جميع الأفراد، فلا وجه لاختصاصه بإقليم دون إقليم أو شعب دون شعب، والإسلام نفسه لم يقرّ بالعصبية القبلية، بل حاربها وحارب كل نزوع تعصبي، في ظلّ إيمانه بوحدة الأمّة على قيمها ومبادئها الإنسانية، وتنوّع الجنس البشري (**وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**..)؛ أي الدعوة إلى التوحد والوحدة في ظل التنوع، وإيمانه العميق بضرورة الحفاظ على التنوع ضمن دائرة الوحدة. كما قال الرسول: "**أيها الناس، إنّ الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتفاخرها بآبائها، ألا إنكم من آدم، وآدم من طين، ألا إنّ خير عباد الله عبد اتقاه**"، وقول الإمام علي: "**فإن الناس صنفان؛ إمّا أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق**".

وهذا يتضح من خلال تشريعات الإسلام؛ فهي لا تلغي الخاص أمام العام، بل ترى أنّ العام يتغذّى من الخاص، ولذلك نحن نفهم العولمة في النطاق الإسلامي – فيما لو استطعنا تحريكها وإدارتها – أن يتحرك الإنسان في العام مع الاستفادة من غنى الخاص، لتكون هناك وحدة عالمية إنسانية في التنوع.

إنّ العالمية – على الرغم من كونها صفة عملية للإسلام تتحرك على طريق توجيه الناس ودعوتهم للإسلام بصرف النظر عن اللغة واللون والجنس – تحتاج إلى الإمكانات والسبل التي تكفل لها التجذر والامتداد في ساحة الحياة كلها، وتؤهلها للمضي قدماً في سبيل تحقيق خصوصيتها الذاتية على أرض الواقع العالمي. لذلك لا يكفي – في هذا المجال – أن نعلن ونصرح على الملأ بأنّ الإسلام دين عالمي، بل يجب أن نؤسس جيداً لتحقيق هذا الهدف من خلال استنهاض واقع العرب والمسلمين على أسس جديدة واعية ومحكمة ورصينة من الفعل العقلاني والعلمي، والبناء التنموي الباعث على الازدهار والتقدم والتحضر مدنياً وعمرانياً.

إننا نعتقد أنّ سلوك طريق التجديد، وتجاوز الكثير من الخطوط الحمراء الثقافية القديمة قد بات يشكل حالياً حاجة ثقافية ملحّة وضرورية، والتجديد هو رد فعل على سكون وجمود الحالة الراهنة للثقافة العربية والإسلامية التي غلب عليها طابع النقل والتقليد والألفة مع العادة والخطأ، وتعمّقت فيها حالة السرد التاريخي الحرفي عن الماضي وعن الآخر.

كما نعتقد أنّ اتّباع طريق النقد – من أجل سد الثغرات الفكرية والعملية الكثيرة التي ينفذ من خلالها الآخر إلى مصالحنا – يُعدّ أحد أهم ركائز حركة التجديد المفترضة، خصوصاً أنّ الفكر القديم لا يزال يحظى بالقداسة

شبه المطلقة لدى الغالبية العظمى من الناس، والفكر الحديث أيضاً أصبح له دعاته ورموزه الذين يقدّسونه من خلال انبهارهم بالغرب؛ أي أنّ للتقديس في بيئتنا الثقافية صيغة مزدوجة، تقديس للماضي، وتقديس للغرب. لذلك، فإنّ تحليل الواقع والوضع الراهن، تحليلاً نقدياً مباشراً، والنظر في التحديات الرئيسة للعصر – ومنها العولمة – بكل ما لدينا من مخزون فكري تراثي قديم، وبكل ما يأتي إلينا من نقل للفكر الغربي الحديث، ربما يساعدنا – أقول ربما – على الإبداع الثقافي والنهوض الحضاري، ومواجهة سلبياتنا وتحدياتنا القائمة حالياً – التي أفضت إليها حالتنا الثقافية والسياسية في الماضي والحاضر – أعني بها: تحقق التحرر السياسي، وانتزاع الحرية الفردية والعامة، والوصول إلى حالة متقدمة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتأسيس المجتمع المدني، وبناء دولة المؤسسات والقانون.

إنني أعتقد أنّ الثقافة العربية والإسلامية التي يمكن أن تتمثل تلك الأهداف والطموحات لابد أن تتضمن ما يلي:

1- لا تحمل عقدة القديم والجديد، وذلك من خلال عدم الاستغراق في كهوف الماضي، ومغاور التاريخ، على ما فيه من عفن وعلل وأمراض وجهل وتخلف. وعدم الانبهار بالجديد لمجرد كونه جديداً، بل أن تعيش المسألة ميدانياً وبحسب طبيعتها وواقعيتها.

2- تؤمن بضرورة تحريك مدلول النص المقدس، وقابليته للتطور في امتداد الحياة ورحابة الوجود.

3- ترسيخ ثقافة الحوار العقلاني، وقيم الانفتاح والاعتراف بالآخر، والإيمان بوجوده بين مختلف التيارات والقوى السياسية والثقافية.

4- عدم الاستسلام والركون أمام الوقائع المستجدة، وإلغاء لغة الإحباط وعقلية المحافظة من ثقافة الدين الأصلية، لأنّ ذلك سيؤدي – إن حدث – إلى مزيد من العجز، والفقر الثقافي، والتبعية، والغزو.

5- تأسيس الثقافة الإسلامية نفسها على قواعد ومقدمات خطاب العقل والمحاكمة العقلية، لأنّ نظامنا الثقافي التقدمي وغير التقدمي الحالي قائم على مسبقات (وأحكام) واعتقادات وهمية وخرافية غير صالحة للحياة.

إنّ التأهيل الثقافي الصحيح السابق، وبناء قواعده على قيم التنوع الإنساني – ليكتمل بذلك المشهد الثقافي العربي المستقبلي، ويتألق حضوراً حقيقياً في الواقع العام – يجب أن يشكل لدينا الاستراتيجية الأهم في مواجهة ما تفرضه العولمة علينا من مشاكل وتحديات لجهة البناء الداخلي الأكثر حيوية وأهمية، وهذا الأمر سيقودنا لا

محالة (عند توافر شرط الحرية والوعي) إلى القيام بإصلاحات جذرية وبنيوية شاملة في ميدان الإدارة، والاقتصاد، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، وتكون الأطر والكوادر النوعية، وإصلاح نظام التربية والتعليم، وتعميق حرية الفكر التي تسمح بتطور الإبداع الفكري والعلمي، وتنمية الأذهان، وتنمية الفكر والحس النقدي.

إنّ ذلك يتطلب تغييراً في الفكر والسلوك والممارسة، ويتطلب إنشاء كتلة اقتصادية وسياسية قوية وجبارة من العرب والمسلمين تسمح بنمو اقتصادي بشكل أكثر فاعلية وإنتاجية. وهذا الأمر لا يزال بطيئاً جداً في حركته، لأننا لم نلتزم – في تقديري – بوعي الآفاق الواسعة التي تفتح أمامنا إمكانات وطاقات الثقافة الأصلية، كمرجعية فكرية واعتقادية تستند إليها أمتنا العربية في إضفاء الشرعية والمعاني التعددية والواقعية على مفاهيم العدالة والحرية والمساواة. وإذا كان القرن المنصرم قد شهد هيمنة المرجعية الغربية باسم الحداثة، وكان الرجوع إلى التاريخ العربي والرموز الفلسفية والعسكرية والثقافية وحتى الأسطورية التي يحترمها الغرب، وهو مصدر إضفاء الشرعية والوزن والقيمة على السياسة والفكر والعمل معاً، فإنّ الميل المتزايد اليوم هو بالعكس، نحو إعادة تحريك وإيقاظ (أو زرع) هذه القيم والمفاهيم والسلوكيات الجديدة أو الحديثة في تربة الثقافة العربية الإسلامية وإسنادها إليها.

وفي مواجهة ذلك، علينا أن نعمل على إيجاد أسس موضوعية لسيادة حوار عقلاني وموضوعي بين كل الفرقاء والقوى العاملة على الساحة، ينطلق (هذا الحوار) من ضرورة اعتراف كل طرف بوجود الآخر، والقيام بتهيئة الأجواء المناسبة لمواجهة أنفسنا، ونقدها، وتعرية نقائصها وثغراتها بما يخدم توجهاتنا وأهدافنا في إنجاز شروط نهضتنا العربية الإسلامية الحديثة.

وبداية، علينا أن نعترف ونقر بأنّ تحقيق النهضة المنشودة للمجتمعات العربية والإسلامية ـ طبعاً بعد وعي أزماتها ومشاكلها الحقيقية، وانخراطها في العالم الحديث (المعولم سياسياً وإعلامياً وسياسياً)ـ لا يمكن أن تتحرك مفاعيلها الصحيحة من دون **العمل على وعي التراث الإسلامي من داخل بنيته الحقيقية**، وإعادة النظر فيه، وصياغته بصورة تناسب منطق التطور، وديناميةالإبداع البشري فيه. وهنا بالذات علينا جميعاً – بصفتنا نخباً واعية ومفكرة – ألا نهرب من تحمل مسؤولياتنا التاريخية الحاضرة والمستقبلية، وننكص إلى الوراء، لنتهم العقل الإسلامي هنا (والعقل العربي هناك) بالاستقالة والعجز، ونجلس لنبحث في جنس الملائكة.

طبعاً نحن لسنا ضدّ ممارسة عملية النقد، بل إننا ندعو بقوة إلى اتباع هذا السبيل القويم (سبيل النقد الموضوعي)، ونعتبر ذلك شرطاً أساسياً لإنتاج حراك إسلامي عقلاني فعّال يلائم حاجات إنساننا في هذا العصر. ولكنّ الاستغراق في نقد الآباء والأجداد، وتحميلهم المسؤولية الكاملة عمّا يجري حالياً من انقسام

وتخلف وتفتح سياسي واجتماعي... إلخ، لا يمكن إلا أن نعتبره – كما قلت – هروباً من تحمل مسؤولية النقد ذاتها.

وهذا المنهج السائد والحاضر بقوة في معظم ساحاتنا ومشاهدنا الثقافية والسياسية، يعبّر عن سعي كثير من النخب الثقافية العربية إلى رمي مسؤولية الفشل عن كاهلها، وتحميلها للآخرين الذين لم يعرفوا الشروط والمناخات الحديثة والعصر الجديد، ولم يعيشوا فيه بعمقه وإحساسه الحقيقي، ولم يواجهوا تحدياته الحديثة، ولم يكن بإمكانهم أن يبلوروا حلولاً موضوعية ومنطقية للمشكلات المطروحة علينا في القرنين التاسع عشر والعشرين التي اتبعنا – من أجل مواجهتها – سياسات ومناهج ضبابية وهمية غير عقلانية، وأيديولوجيات مفروضة بقوة السلاح، وليس لها أيّة قيمة علمية.[10]

جوهر الموضوع هو أن نبحث ـ ضمن محاولتنا وضع وصياغة بداية مشروع عام لمواجهة تحديات العولمة المفروضة على العرب والمسلمين – عن أسباب تخلفنا وهزائمنا، وكثرة أمراضنا المزمنة، وتزايد الخسائر المادية والمعنوية التي تلحق بنا يومياً. علينا أن نتقصّى أسباب ذلك في سياسات حكوماتنا، ومناهج أنظمتنا السياسية في الحاضر، وليس في الماضي كما ذكرنا، في طبيعة الاعتقادات المسيطرة على نخبنا السياسية، في تصوراتها الحديثة عن تكوين الدولة والمجتمع وبناء المؤسسات العامة، لا أن نستغرق في متاهات الحديث عن اعتقاداتنا السابقة.

إنّ المواجهة الثقافية الصادقة والناقدة للذات هي الأساس الذي تتطلبه عملية دراسة ووعي وقائع الحياة الجديدة، والتأسيس الجدّي لمشروع نهضوي حضاري إسلامي[11] يقوم – قبل كل شيء – بتجنيد الجماهير ضد اللامبالاة واللاالتزام من خلال إيقاظ الشعور العام بالمسؤولية، والوعي بالأخطار الداهمة التي تواجه الأمة (أقطاراً وشعوباً وتيارات وقوى، مسؤولين ومواطنين)، وبتعبئة الجهود ضد واقع التخلف والانقسام، وبمباشرة الجهاد الأصغر والأكبر قولاً وفعلاً.

ثمّة حاجة ماسّة لالتزامات روحية جديدة في الوعي والعمل والحركة، جوهرها الكفاح والجهاد (الأكبر الذي هو جهاد العلم والمعرفة والوعي والعقلانية) بلا هوادة من أجل تحرير الإنسان نفسه من هواجس الخوف

[10]ـ لقد أنتجت هذه الأيديولوجيات صيغة محددة لكثير من الدول العربية والإسلامية التي ارتبطت منذ بداية فجر الاستقلال بالخارج. وكانت في أساسها دولاً أجنبية غريبة عن الواقع الداخلي؛ أي أنها بقيت أداة صالحة للاستخدام الخارجي. وقد ارتبط تحديثها (وتكوينها الأولي) بتحديث وتدعيم القوة العسكرية والأمنية أكثر مما ارتبط بتحديث النظم الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف دوائر عمل تلك الدول على صعيد علاقتها مع مواطنيها، حتى أن مصطلح التحديث نفسه فهمته تلك الدول على أساس الاستفادة منه وتأطيره بأطرها، من أجل استمرار احتفاظها بالسلطة المطلقة، والتحكم الشامل والكامل بكل مواقع المجتمع والدولة بعد أن فقدت مصداقيتها، وانكشفت أمام الأمة والشعوب.

[11]ـ باعتبار أنّ المواجهة المسؤولة لمشاريع الهيمنة والاستلحاق التي تجري باسم العولمة، تعني ضرورة الدخول في فض الخلافات، وحل النزاعات، والإشكاليات المرتبطة بإنجاز المشروع الحضاري...(مثل قضايا: الحرية، والتعددية، وجدلية التقدم والتخلف، وإشكالية الحكم والسلطة...إلخ).

والاستلاب والإمّعية، وتحقيق شروط وجوده الأولية. إنّ الراحة حرام، ولا وقت لدينا إلا للسعي والعمل والإنتاج. هذا هو شعار المرحلة الذي يجب أن نستجيب لندائه الكبير؛ فالبشرية اليوم تحتاج إلى ثقافة إنسانية جديدة ترتقي باهتماماتها وهمومها وأشواقها ورغباتها وطموحاتها، ثقافة تضع الإنسان في مركز الحدث، وغاية الوجود، وهدف الخلق، ثقافة تعلم البشرية أنّ وظيفتها الحقيقية تكمن في استخدام وتملك الأشياء، لا في أن تستخدمها الأشياء، وتمحورها حول ذاتها.

إنّ العالم العربي والإسلامي لا يزال يختزن في داخله معنى الأمّة التي هي **"خير أمة أخرجت للناس تدعو إلى الخير، وتأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر"**، بحسب وعي المسلمين جميعاً، وهو يمتلك نموذجاً ثقافياً واجتماعياً حضارياً إنسانياً يمكنه المساهمة في صناعة الحاضر والمستقبل الذي ينطلق من خلال **عنوان الاستخلاف الربّاني** كقاعدة وثابت مركزي أساسي في داخل بنية التفكير الإسلامي **"إنّي جاعل في الأرض خليفة"**.

ونحن نعتقد – بكلّ تأكيد – أنّه يمكن لثقافتنا الإسلامية أن تقدّم لهذا الإنسان كلّ إمكانات ووسائل تمكينه من بناء حياة فاعلة على الأرض، والتصرف عليها بوصفه الأمين والمؤتمن على نفسه، وعلى سواه من عناصر الطبيعة والحياة. والفكر الإسلامي المعاصر حقق – على هذا الصعيد – الكثير من التقدم، حيث استطاع استيعاب منجزات العلم الحديث، وأساليب التنظيم المعاصرة، ووضع مشاريع إجابات إسلامية واعية مبنية على اجتهادات لصيغ التعامل بين الأنا والآخر، والكشف عن إقرار الإسلام بالتعددية الثقافية والحضارية، واعترافه بشرعية التنوعات بين الأقوام والجماعات البشرية المتعددة.

ولكن لا بدّ لنا من الاعتراف هنا – في سياق تحليلنا للمشهد الثقافي العربي الإسلامي الراهن، على طريق كدحه الارتقائي نحو طموحاته المستقبلية العالية – أننا لم نصل بعدُ إلى المستوى الملائم لما تقتضيه تحديات المرحلة في كثير من مواقعها وامتداداتها التي لا تزال تطرح من خلالها قضايا مهمة جداً كقضية الدولة، وآليات تنظيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التفصيلية، حيث إننا لا نزال – على هذا الصعيد – نسمع حتى الآن أصداء الخطاب التعبوي التحشيدي العاطفي، وإن كنا نلاحظ أنّ هناك بعض التقدم الحاصل في هذا المجال تحديداً، فإنه لم يبلغ بعدُ درجة الكفاية والتطلب الحقيقية التي تجعله يستجيب للمستجدات السياسية والاجتماعية والثقافية والسلوكية في التعامل مع مجتمعاتنا والمجتمعات الأخرى.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com